نجاة شاب من موت محقق اصطدمت مركبته بعمود إنارة

مصرع مسنّ خليجي في انقلاب على السالمي وإصابة ضابط وعسكري دهساً في نقطة تفتيش

مركبة «البدون» وقد تهشمت مقدمتها تماما

دورية المرور تعرضت لتلفيات جسيمة

لقي شخص خليجي 61 عاما مصرعه إثر انقلاب مركبته على طريق السالمي، وقال مصدر أمني إن انقلاب مركبة الخليجي والتي كان المتوفى بداخلها منفردا يرجح أن يكون الانقلاب بسبب انفجار اطار، وفي منطقة عبدالله المبارك أصيب ضابط بجروح خطيرة وأدخل للعلاج في العناية الفائقة، خلال اقامته وضباط صف نقطة تفتيش. وقال مصدر أمني ان الضابط المصاب يدعى م.ج. مشيرا ان اصابته بليغة. لافتا في الوقت ذاته الى ان الدورية لحقت بها أضرارا بليغة كما اصيب بذات الحادث أحد رجال الأمن وهو شرطي وتم التحفظ على الداهس وهو حدث كويتي.

● هاني الظفيري
محمد الجلاهمة

مخالف اعترض على مخالفة بضرب شرطي وكسر لاسلكي والبحث عن مجهول ترك بنغالياً غارقاً في دمائه وانحاش

اتهم شرطي في قطاع المرور مواطناً بالاعتداء عليه بالضرب واتلاف جهاز اللاسلكي الخاص بوزارة الداخلية والذي يعد بالنسبة له عهدة وبحسب الشرطي والذي تقدم ببلاغ الى مخفر ضاحية عبدالله السالم وسجل قضية حملت عنوان «اعتداء بالضرب ومقاومة رجال الأمن واتلاف جهاز لاسلكي»، فانه اوقف المواطن لمخالفته انظمة السير وحينما همّ بتحرير مخالفة مرورية له قام بسبه وقذفه واخذ جهاز اللاسلكي منه والقاه على الأرض ليتعرض الجهاز للكسر.

من جهة اخرى كلف رجال مباحث الجهراء بالبحث عن مجهول دهس وافدا بنغاليا وتركه ينزف وبلا حراك وهرب الى جهة غير معلومة.

وقال مصدر امني ان مواطنا ابلغ عمليات الداخلية بانه شاهد شخصا غارقا في دمائه وملقى في الشارع العام وبانتقال رجال الأمن تبين ان المدهوس بنغالي وحالته حرجة وعليه تم ادخاله غرفة العناية المركزة واشرف على متابعة حالة المصاب ضابط الارتباط في مستشفى الجهراء ماجد الصليلي.

● هاني الظفيري

«بدون» إلى المكافحة للتحقيق معه في مبررات حيازته لـ 600 حبة مخدرة

احال مدير امن محافظة حولي يوم امس الى مقر الادارة العامة لمكافحة المخدرات شابا من غير محددي الجنسية للتحقيق معه في اسباب حيازته لكمية من المؤثرات العقلية، وبحسب مصدر امني فإن الغرفة الليلية لمديرية أمن حولي وخلال جولة لها في منطقة النقرة رصدت شخصا يقود مركبة بصورة غير طبيعية حيث تم الطلب منه التوقف وتبين لرجال الأمن ان قائد السيارة بدون ويدعى (ع.ش) وفي حالة غير طبيعية وبتفتيشه وسيارته احترازا عثر رجال الأمن بحوزته على 600 حبة مخدرة.

من جهة أخرى، أحيل شاب من غير محددي الجنسية الى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والواقعة في منطقة صبحان، وذلك بعد أن ضبطت بحوزته 4 سجائر بها حشيش واصبع من مادة الحشيش و16 حبة روش، وكيس به مادة هيروين. وقال مصدر أمني إن دورية بقيادة العريف محمد الشطي اشتبهت في الشاب الذي كان يقود مركبة على طريق الدائري السادس ولدى توقيفه تبين أنه في حالة غير طبيعية، وبتفتيشه عثر بحوزته على المخدرات سالفة الذكر.

● هاني الظفيري

الحبوب المضبوطة احيلت والمتهم الى «المكافحة»

مجهول أتلف مركبة مواطنة ودوّن عبارات بذيئة وبلغارية تتهم مصرياً بالسب والقذف

اتهمت مواطنة شخصا مجهولا بإتلاف مركبتها الألمانية موديل 2012 وتدوين عبارات بذيئة.

وقالت المبلغة انها تركت مركبتها مقابل منزلها في الزهراء، وفي اليوم التالي رصدت تلفيات شديدة على المركبة، كما لاحظت ان المدعى عليه كتب عبارات بذيئة على سيارتها، وسجلت قضية اتلاف مال الغير في مخفر جنوب السرة.

وفي حولي تقدم صاحب شركة للسيارات واتهم مواطنا بأنه اشترى منه سيارة وان المدعى عليه دفع جزءا من قيمة السيارة كاش والباقي قدم به شيكا بقيمة 4000 دينار لكنه اكتشف ان الشيك بلا رصيد.

وفي الاحمدي اتهم مواطن شخصا مجهولا بكسر زجاج مركبته اللاندكروزر بقصد السرقة، مشيرا الى ان اللص المجهول سرق من المركبة حافظة نقود بداخلها 240 دينارا وهاتفا نقالا ونظارتين.

والى منطقة حولي، حيث اتهمت وافدة بلغارية وافدا مصريا يعمل في أحد الأسواق بسبها وقذفها بعبارات خادشة وسجلت قضية.

● محمد الجلاهمة

حرق مركبة مسروقة بالفروانية في صناعية الجهراء

أكد تقرير صادر عن وحدة التحقيق في الادارة العامة للاطفاء ان الحريق الذي اتى على مركبة يابانية في صناعية الجهراء حريق متعمد، مما تبين ان المركبة مبلغ عن سرقتها.

وكانت عمليات الداخلية تلقت بلاغا بحريق مركبة حيث توجه رجال الاطفاء والامن وتبين ان الحريق متعمد وان المركبة مبلغ عن سرقتها من منطقة الفروانية قبل 4 أشهر.

من جهة اخرى، تندلع حريق صباح امس في شقة بمنطقة بنيد القار واقتصرت الخسائر على الماديات.

● هاني الظفيري

المركبة وقد استولى اللصوص على أغلب أجزائها وأحرقوها

«الإطفاء» تواصل حملتها «نبيها في كل بيت» بجامعة الخليج

ضمن الأنشطة والفعالية التوعوية للإدارة العامة للإطفاء، أقيمت المرحلة الثانية لحملة «نبيها توصل في كل بيت» صباح الثلاثاء الماضي واستمرت ثلاثة أيام في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، وذلك تحت رعاية رئيسة الجمعية الكويتية للأسرة المثالية الشيخة فريحة الأحمد الجابر الصباح.

وقد شملت هذه الحملة العديد من الأماكن، من ضمنها الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية والمجمعات التجارية والجامعات والمطار، وذلك لضمان تغطية أكبر شريحة من المواطنين والمقيمين وتوعيتهم بأهمية اقتناء أجهزة الأمن والسلامة مثل المطفأة وكاشفات الدخان في كل مكان، خصوصا بالمنزل للحد من الحوادث والمساهمة في تقليل الخسائر بالأرواح والممتلكات.

سوالف أمنية

alsraeaa@gmail.com
حمد السريع ـ لواء شرطة متقاعد

متفرقات أمنية

اشرنا في مقال سابق عن حجز مخالفي المرور وهو اجراء خاطئ يرتكبه ضابط الشرطة لعدم وجود نص قانوني يتيح له تلك السلطة والعديد من الزملاء الضباط وبعد نشر المقالة اتصل فينا يشكو اصرار بعضهم على حجز المخالفين بأوامر شفوية ابتعادا عن المسؤولية وقد حذرنا من هذا الاجراء وعلمنا بنية المتضررين من اللجوء للقضاء وهذا ما وقع وسيقع في القادم من الايام.

انهالت علينا الاتصالات بشأن المقالة المنشورة عن مبنى وزارة الداخلية والتكلفة المالية الخيالية التي استثمرت فيه سواء المبلغ الاساسي او الاوامر التشغيلية مستغربين ومتسائلين عن تلك المبالغ المهدورة وطول الفترة الممنوحة لمثل تلك الشركات بالتلاعب بالعقود وعدم قدرة الحكومة على معاقبتها بسبب تخاذل القيادات المسؤولة في مراقبتها ومخالفتها عند اي تجاوز يقع منها.

حسنا فعلت وزارة الاشغال عندما اوضحت في بيان لها عن القيمة الفعلية لتكلفة مشروع توسعة مدخل الجابرية على الدائري الخامس ونتمنى ان تقوم وزارة الداخلية بمتابعة كل الاحداث او حتى الشائعات التي تطلق بين حين وآخر والرد والتوضيح للمواطنين والمقيمين بدلا من السكوت التام الذي تطبقه امام ما يقع او يتدلوا من الناس عن الاحداث اليومية.

وزارة الداخلية عليها الابتعاد عن القاء وتوجيه الاتهامات والتقصير الى الجهات الاخرة ، فالادارة العامة للمرور القت باللائمة على وزارة الاشغال بشأن الاختناقات المرورية وكان توضيح وزارة الاشغال واف وكاف واحرج المسؤولين عندما اشار الى وجود مليون وستمائة الف سيارة بالطريق مقابل دراسة من المرور تشير الى تسعمائة الف سيارة.

ضبط موظفتين تعملان باحد مراكز الخدمة بتهمة استخراج اجازات مزورة مقابل (500) دينار يؤكد ما اشرنا اليه في مقالات سابقة بوجود اكثر من مائة وثلاثين الف اجازة مزورة باستطاعة الادارة العامة للمرور كشفها من خلال تشكيل فريق عمل من ضباط ذات رتب صغيرة من المرور والمباحث ومركز نظم المعلومات وكشف الاجازات المرورية.

«الداخلية»: وكيل المرور وضباط الشرطة مخولون بحجز المخالفين لأنظمة السير بما لا يتجاوز 48 ساعة

أكدت وزارة الداخلية على احقية وكيل قطاع المرور وضباط الداخلية بحجز المخالفين لانظمة وقواعد السير مدة لا تتجاوز 48 ساعة، وقالت الداخلية في تعقيب لها على مقالة للزميل اللواء متقاعد حمد السريع ان المادة 56 من القانون «1961/71» اجازت لرجال الشرطة حق القبض في الجنح المشهودة، تود إدارة الاعلام الامني ان تتقدم لكم بخالص التحية والتقدير وتثمن جهودكم وتواصلكم معنا فيما يخص الشأن الأمني. وبالاشارة لما اوردته الصحيفة في عددها رقم «13508» الصادر بتاريخ 2013/10/7 وعلى صفحتها رقم 11 وضمن زاوية «سوالف أمنية» وتحت عنوان «حجز مخالف المرور» والتي تناول فيها الكاتب اللواء متقاعد حمد السريع المسؤولية الجنائية المترتبة على حجز حرية مخالفي المرور والتي تعد تجاوزا للقانون على حد قوله.

وتوضيحا لما سبق ان تناوله الكاتب من تفاصيل نود التأكيد على ان مسؤولية الادارة العامة للمرور تهدف لتحقيق الأمن والسلامة المرورية لجميع مستخدمي الطريق من المواطنين والمقيمين والحفاظ على حياتهم وارواحهم وممتلكاتهم وذلك من خلال توفير انتقال آمن لهم على شبكة الطرق والعمل على الحد من وقوع الحوادث المرورية وتقليل حالات الوفيات الناتجة عنها، وان الادارة العامة للمرور هي جهة منفذة للقانون ومسؤوليتها تحتم عليها اتخاذ كل الاجراءات القانونية المخولة لها بنص القانون والتي من شأنها تحقيق الردع الخاص للمخالف والردع العام للاخرين وذلك بالتعامل بحزم وشدة مع كل من يرتكب مخالفات مرورية جسيمة ويمثل سلوكه بالطريق العام خطورة وتهديد وترويع لحيات الامنين من مستخدمي الطريق وذلك للحيلولة دون ارتكابه المزيد من المخالفات الجسيمة.

وفي هذا السياق، نشير الى ان النقاط التي اثيرت بالمقال والتي جاء بعضها على نحو يناقض صحيح القانون والبعض الاخر جاء متداخلا وغير محدود لوجود خلط بين مفهوم العقوبة التي نص عليها قانون المرور وبين الاجراءات التحفظية التي نص عليها قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية وقانون المرور والمتعلقة بحجز حرية الاشخاص ومن ضمنها القبض بمعرفة رجال الشرطة ومدة الحجز المقررة قانونا للمقبوض عليهم، والتي لا يجوز ان تزيد بأي حال على 48 ساعة وبين الحبس الاحتياطي الذي يجب ان يصدر من النيابة العامة او المحقق بامر كتابي هذا بالاضافة الى تفسير وتأويل غير دقيق للصلاحيات الممنوحة بموجب نص القانون لمدير عام الادارة العامة للمرور ولسلطة التحقيق الى جانب الصلاحيات الادارية المخولة قانونا لمدير عام الادارة العامة للمرور بموجب نص المادة 42 من قانون المرور والخاصة بالسحب الاداري لرخصة السوق او ترخيص مركبة او ترخيص سير مركبة مع لوحاتها او الاثنين معا سحبا اداريا لمدة اقصاها اربعة اشهر وكذلك صلاحية حجز المركبات بجراح الحجز لمدة شهرين في الحالات المنصوص عليها بالمادة 207 من اللائحة التنفيذية لقانون المرور.

كذلك فان مدير عام الادارة العامة للمرور بصفته رجل شرطة هو وجميع رجال الشرطة بموجب نص المادة 60 من القانون رقم 17 لسنة 1960 في شأن الاجراءات والمحاكمات الجزائية لذلك فهم مخولون في حجز الاشخاص بتوقيفهم بمدة لا تتجاوز 48 ساعة كما ان مدير عام الادارة العامة للمرور يحمل صفة المحقق وكذلك المحققون بادارة تحقيق المخالفات لديهم الصفة والصلاحية الكاملة في اتخاذ كل الاجراءات القانونية في حق المخالفين الذين يتم القاء القبض عليهم والتي تتمثل في التحقيق وتقرير حجز حريتهم بالتوقيف المؤقت بنظارة المرور لمدة تتجاوز 48 ساعة لحين الانتهاء من التحقيق والاحالة لمحكمة المرور.

لمزيد من الايضاح لزم التنويه الى مجموعة من النصوص القانونية التي تنظم اجراءات حجز حرية الاشخاص سواء كانت الواردة في القانون رقم 17 لسنة 1960 بشأن الاجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له وفي القانون رقم 67 لسنة 1976 في شأن المرور وتعديلاته والتي اوضحت الجوانب التالية.

سلطة رجال الشرطة في القاء القبض على الاشخاص «الاستيقاف»

1ـ نصت المادة 56 من القانون رقم 71 لسنة 1961 في شأن الاجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له على انه لرجال الشرطة حق القبض من دون امر على المتهمين في الجنح المشهودة وتعتبر الجريمة مشهودة اذا ارتكب في حضور رجل الشرطة.

2ـ المادة 44 من القانون رقم 67 لسنة 1976 في شأن المرور وتعديلاته تنص على حالات خاصة ومحددة يجوز فيها لرجال الشرطة ومنهم رجال المرور القاء القبض حيث نصت المادة على ان يجوز لاي فرد من افراد الشرطة والمرور ان يلقي القبض على كل من يرتكب فعلا من الافعال الاتية.

أـ قيادة مركبة آلية تحت تأثير المشروبات الروحية او المخدرات او الموثرات العقلية.

بـ ارتكاب حادث ترتب عليه اصابة اي انسان او وفاته.

ج ـ السباق بالمركبات الآلية على الطرقات بغير تصريح او بالمخالفة بالتصريح.

دـ محاولة الهرب في حالة ارتكاب حادث يضر بسلامة احد الأفراد او في حالة الامر بالوقوف الصادر من احد رجال الشرطة.

هـ ـ قيادة مركبة آلية برعونة او تفريط او اهمال او عدم انتباه تعرض حياة الناس للخطر.

سلطة المحققين

سلطة المحققين ورجال الشرطة في حجز حرية الاشخاص «التوقيف المؤقت»

نصت المادة 60 من القانون رقم 17 لسنة 1960 بشأن الاجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له على انه يجب على الشرطة اذا قبضت على المتهم في الحالات السابقة او سلم اليهم مقبوضا عليه بمعرفة احد الافراد ان يسلموه الى المحقق ولا يجوز بأي حال ان يبقى المقبوض عليه محجوزا مدة تزيد عن 48 ساعة دون امر كتابي من المحقق بحبسه احتياطيا.

شاكرين لكم وللكاتب السيد اللواء متقاعد حمد السريع طرحه هذا الجانب القانوني والاجراءات التي شغلت الكثير من المتابعين حول مدى قانونية ضبط وايقاف المخالفين لقواعد وآداب المرور.